المستخلص

تعد المخدرات مشكلة الخطيرة تواجه أي مجتمع لدورها في انهياره وشيوع الجريمة ، و هي على انواع عدة منها الطبيعية ومنها المصنعة ، وتعرف المخدرات بانها كل مادة خام مصدرها طبيعي أو مصنعة كيميائياً ، تحتوي على مواد مثبطة أو منشطة إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية ، وان حق الادارة في مكافحة هذه الظاهرة واثارها قد تأصل دولياً عبر الاتفاقيات الدولية فضلاً عن التشريعات الداخلية، وتسعى الادارة عبر الاجهزة التنفيذية فيها لمكافحة المخدرات ، وينطلق اساس واجب الادارة في مكافحة المخدرات من انها تسعى الى المحافظة على حق الانسان في تمتعه بحياة خالية من ضرر المخدرات وحقه في سلامته الجسمية ، و نصت اغلب ألتشريعات ألوطنية على الدور الرئيس للادارة في مكافحة المخدرات ، وتتكون السلطة المختصة في مكافحة المخدرات من جميع هيئات الضبط الاداري ، وتخضع الإدارة أثناء عملها في مكافحة المخدرات لمشروعية التصرف ورقابة القضاء الإداري ، وقد تناولنا دراسة موضوع البحث في فصلين ، تناولنا في الفصل الاول التعريف بالمخدرات واساسها القانوني ، واما الفصل الثاني احكام دور الادارة في مكافحة المخدرات ، وقد توصلنا الى جملة من الاقتراحات منها ان تؤسس هيئة ترتبط بمجلس الوزراء تسمى (الهيئة العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية) ترتبط بها المديريات العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التي تؤسس في المحافظات وحصر استيراد المـواد المخدرة او المؤثرات العقليـة أو السلائف الكيميائية او تصديرها او نقلها بوزارة الصحة فقط.